

## «الجمارك»: النظام الآلي وإدارة المخاطر ساهما بتحسّن الكويت في مؤشر الأعمال

52,6 بزيادة 1,2 نقطة مقارنة مع رصيدها في 2019 موضحا أن تفعيل النظام الجمركي الآلي والربط مع جهات الافراج الجمركي وتقليص المستندات المطلوبة لإنشاء البيان الجمركي وفترة تخليص البضائع أسهم بتحسين نظام ادارة المخاطر الجمركية وكان له أثرا فاعلا في خدمة مكون التجارة عبر الحدود.

شهدت تحسنا في سبعة مكونات ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي منها مكون التجارة عبر الحدود الذي تتولى ادارته (الجمارك) بالتنسيق والتعاون مع الجهات الجهات المعنية.

وذكر أن مكون التجارة عبر الحدود سجل رصيدا بلغ

أكد المدير العام لإدارة العامة للجمارك الكويتية المستشار جمال الجلاوي أن تفعيل النظام الجمركي الآلي وتحسين إدارة المخاطر أثرا في خدمة مكون التجارة عبر الحدود و تقدم الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

وقال الجلاوي في بيان صحفي أمس إن الكويت

خلال مأدبة غداء أقامها على شرف سفيرة بعثة الجامعة العربية في إيطاليا وبحضور بعض السفراء العرب

## عزام الصباح، الكويت حريصة على تعزيز العمل الخليجي والعربي المشترك



السفير الشيخ عزام الصباح مع سفيرة بعثة الجامعة العربية في إيطاليا و بعض السفراء العرب

أكد سفير دولة الكويت لدى إيطاليا الشيخ عزام الصباح أمس السبت أن ديدن الكويت الدائم هو توحيد الصف والكلمة لاسيما بين الأشقاء في الخليج العربي.

وذكرت سفارة الكويت في بيان أن

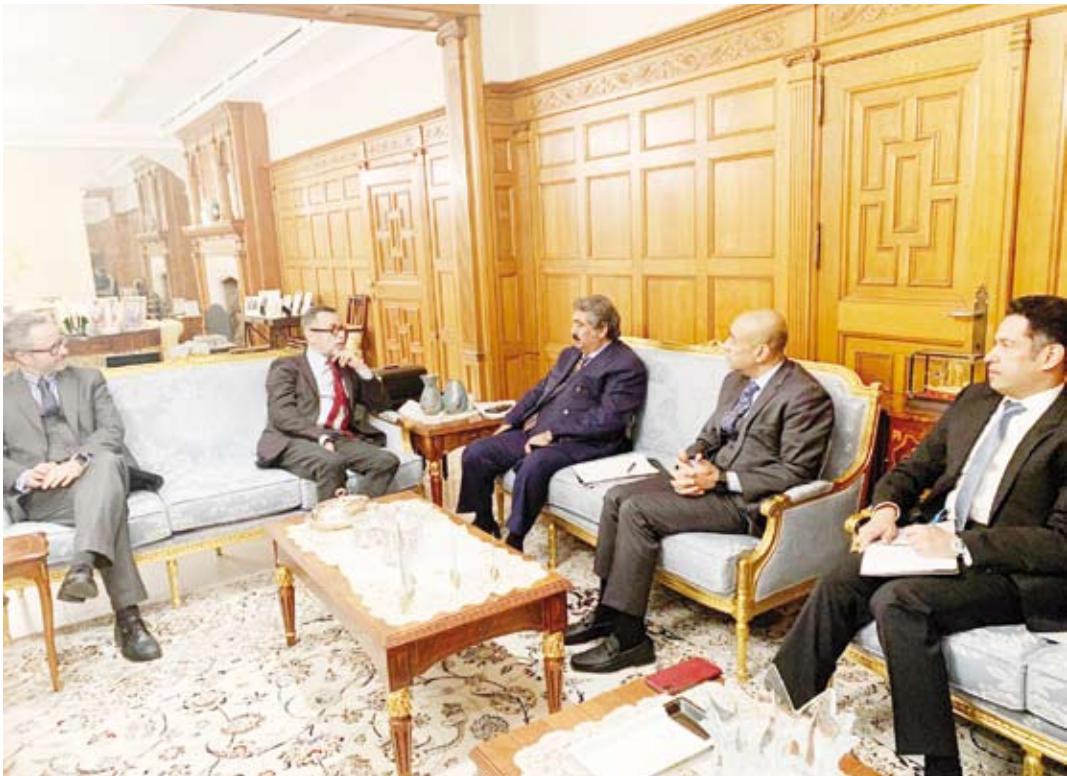
السفير الشيخ عزام الصباح جمع إخوته سفراء جميع دول مجلس التعاون في «بيت الكويت في روما» على مأدبة غداء أقامها على شرف سفيرة بعثة الجامعة العربية في إيطاليا إيناس مكاوي وبحضور بعض السفراء العرب.

وذكر بيان السفارة أن الشيخ عزام الصباح قال في هذه المناسبة إن دولة الكويت حريصة على تعزيز العمل الخليجي والعربي المشترك منوها بأهميته التتام الموقف المشترك في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة.

وفي هذا السياق شدد السفير عزام الصباح على اتفاق المجموعة الدبلوماسية العربية في التطلع إلى تعزيز العلاقة العربية الإيطالية باهميته التتام الموقف المشترك في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة.

الخبيري: نحظى بسجل مشرف في هذا المجال

## الكويت والاتحاد الأوروبي يتفقان على تدشين حوار حول حقوق الإنسان



السفير وليد الخبيزي أثناء لقائه مع فيرناندو جنتليني

قال مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون أوروبا السفير وليد الخبيزي إن الكويت والاتحاد الأوروبي اتفقا على تدشين حوار يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجزيرة بهدف إلى تبادل الخبرات وتطوير وتحسين أداء الجانبين في مجال حقوق الإنسان. جاء ذلك في تصريح أدلى به الخبيزي لـ (كونا) على هامش عشاء عمل استضافه رئيس بعثة الكويت لدى الاتحاد الأوروبي السفير جاسم البديوي مساء الجمعة ومثل فيه الجانب الأوروبي المدير العام لإدارة الشرق الأوسط في جهاز العمل الخارجي التابع للاتحاد فيرناندو جنتليني. وأعرب السفير الخبيزي عن توقعه أن تعقد الجولة الأولى من الحوار الكويتي –الأوروبي خلال الفترة القادمة. كما أعرب كذلك عن تطلع الكويت للعمل مع المفوضية الأوروبية الجديدة

المقرر أن تتولى مهامها في وقت لاحق من العام الجاري بنفس المستوى والتنسيق المتميز الذي تعمل به الكويت مع المفوضية الحالية وفي جميع الملفات الثنائية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وبشان تدشين الحوار قال إن الكويت تحظى بسجل مشرف بالنسبة لحقوق الإنسان وبشهادة المنظمات الدولية ومنها لجنة حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى غير الحكومية التي تشيد بسجل الكويت المشرف بملف حقوق الإنسان. وأوضح أن الكويت ستطلع في هذا الحوار أيضا على حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي وستبحث معه حول سبل تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال. وأكد أن هذا الحوار يهدف للتوصل إلى العديد من النتائج أبرزها تبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان بين كلا

الطرفين وتقييم أدائها في معالجة ملفات حقوق الإنسان المتنوعة بغية تطوير وتحسين أداء كلا الجانبين في مجال حقوق الإنسان. وذكر السفير الخبيزي أن الجانبين تباحثا حول العديد من المواضيع المتعلقة بتعزيز التعاون الثنائي بما في ذلك التحضير للاجتماع القادم لكبار المسؤولين والمزمع عقده في الكويت في الربع الأول من عام 2020. وقال: «نحن سعداء بما أنجزناه من تقدم ملموس في العلاقات الثنائية وبما توصلنا إليه من توافق في الاجتماع الأول لكبار المسؤولين الذي عقد في نوفمبر 2018 في بروكسل برئاسة نائب وزير الخارجية السفير خالد الجار الله عن الجانب الكويتي والأمين العام لجهاز العمل الخارجي التابع للاتحاد الأوروبي هيلغا شميت عن الجانب الأوروبي.

## الدويسان لطالبة بريطانيا؛ التركيز على المصاحبة الوطنية

وأشار السفير الدويسان إلى اللقاء البروتوكولي لسمو الأمير مع أعضاء الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة والتي أكد فيها سموه ضرورة الانتباه للأوضاع الإقليمية والأخطار الخارجية وضرورة التحلي بروح المسؤولية من خلال العمل كأصرة واحدة وأخذ العبر والدروس بما يجري في دول المنطقة.

ودعا السفير الدويسان طلبة وطالبات المملكة المتحدة إلى الاجتهاد في التحصيل العلمي والتزود بالمعرفة من أجل الظفر بالمؤهل العلمي العالي الذي سيمكنهم لدى عودتهم الى البلاد من المساهمة في خطة التنمية وتنفيذ رؤية كويت 2035. ولفت إلى أن «المملكة المتحدة تعتبر إحدى أبرز الجهات التي تستقطب أعدادا كبيرة من الطلبة والطالبات وذلك لسعة جامعاتها وكلياتها المتقدمة ومكانتها المرموقة وهو ما يحتم علينا أن نرتقي بمستوى الوعي الطلابي في

تحمل المسؤولية نحو تمثيل الكويت أفضل تمثيل..» من جهتها أعلنت الرئيسة التنفيذية لشركة زين الكويت إيمان الروضان في كلمة لها أن شركة زين ستتكفل بإعادة ترميم وتجديد مقر اتحاد الطلبة الكائن في قلب العاصمة البريطانية بالكامل والذي سيتم افتتاحه قريبا. وأكدت أن دعم شركة زين وتقفلها بترميم مبنى اتحاد الطلبة يعتبر مساهمة بسيطة تجاه إبانها الطلبة مشيرة الى أن المساهمة الاجتماعية جزء مهم من عمل الشركة في الكويت. وأضافت أن مقر اتحاد الطلبة بلندن يعتبر مكانا رسميا لتجمع أعضاء الاتحاد ونقطة رئيسية للقاء الطلبة والطالبات الدارسين في كافة مناطق المملكة كما يستضيف عددا كبيرا من التجمعات واللقاءات والأنشطة الطلابية المختلفة على مدار العام.

شدت الكويت على ضرورة مكافحة الاتجار بالبشر مع أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر ومساءلة مرتكبي تلك الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا. جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها المستشار بالوفد الدائم لدى الأمم المتحدة طارق البناي الجمعة أمام جلسة لمجلس الأمن بصيغة (أربيا) تحت عنوان (الاتجار بالبشر من أجل الاستغلال الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع.. إدماج نهج شامل للتعامل مع الاتجار بالبشر ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن).

وقال: البناي «إن الاتجار بالبشر هو انتهاك لحقوق الإنسان ويغذي النزاع وجب التعامل معه من هذا المنطلق فالانتهاكات التي نتمت خاصة خلال النزاعات تستهدف النساء والفتيات بشكل خاص لذا لا بد من مكافحة هذه الجرائم من خلال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين مع أهمية بناء القدرات للتعامل مع تلك الجرائم..» وأكد أن «جريمة الاتجار بالبشر بشعة بطبيعتها وتزداد بشاعة ووحشية عند ارتباطها بالنزاع حيث تنتهك حقوق الأبرياء والضغفاء ويتم استخدامهم لتغذية حرب هم ضحية لها ولا ذنب لهم فيها..»

وأشار إلى أن «معاناة ضحايا الاتجار بالبشر تتضاعف من خلال خضوعهم للتجنيد القسري والزواج القسري وللرق الجنسي حيث تشير التقارير الأمنية إلى استمرار الإفلات من العقاب من قبل مرتكبي هذه الفظائع واستخدام الاتجار بالبشر كمصدر لتمويل الإرهاب..»

وتابع: «لا يمكن إغفال أن جرائم الاتجار بالبشر لها أثر غير متناسب على المرأة والفتاة ويشير تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة إلى أن أكثر من 70 بالمئة من ضحايا الاتجار بالبشر في النزاع هم نساء وفتيات والمناطق التي تشهد عدم المساواة بين الجنسين هي الأكثر تأثرا من جرائم الاتجار بالبشر..»

وأكد البناي أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن والعمل على تمكين المرأة قبل اندلاع النزاع وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع من شأنهما أن يساهما في معالجة ذلك.

وبين أن التصدي للاتجار بالبشر ودوره في تغذية النزاع يتطلب استجابة إنسانية وخطوات جادة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي حيث تناول مجلس الأمن قضية الاتجار بالبشر في أكثر من قرار بما فيها القراران رقما 2331 و 2388 داعيا الى تضافر الجهود لتنفيذ تلك القرارات بما ينهي الانتهاكات ويضمن مساهلة الجناة.

ولفت البناي إلى أنه بإمكان مجلس الأمن مكافحة الاتجار بالبشر من خلال تعزيز ولايات بعثات حفظ السلام في اطار اجندة المرأة والسلام والأمن وضمان توفير التدريب اللازم لتمكين قوات حفظ السلام من مكافحة الاتجار بالبشر المتعلق بالنزاعات.

كما أشار إلى أن المجتمع الدولي وضع آليات أخرى لمكافحة الاتجار بالبشر مثل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأضاف البناي «أن العالم يشهد زيادة في عدد حالات الاتجار بالبشر ما يحتم علينا كذلك بناء القدرات للتصدي لذلك..»

وأكد أن المسؤولية الأولى لحماية السكان خلال النزاع تقع على عاتق الدول الأعضاء مرحبا بالشرائط وتبادل أفضل الممارسات بين البشر خلال النزاعات هو انتهاء النزاعات نفسها ومعالجة الأسباب الجذرية لها وقضها بالأساليب السلمية من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية بشكل عام وقرارات مجلس الأمن بشكل خاص.



بدر المننيخ خلال الجلسة

ورحب بنتائج منتدى الشراكة الصومالي الثاني الذي عقد في مقديشو مؤخرا لما لها من انعكاسات إيجابية مهمة على تنظيم النظام المالي للحكومة الفيدرالية وخطط التنمية الوطنية ودعم الخطة الانتقالية لنقل مسؤولية حفظ الأمن في البلاد من عاتق قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) إلى قوات الأمن الصومالية.

وأعرب المننيخ عن تطلعه إلى الانخراط بفاعلية في مفاوضات تجديد ولاية فريق الخبراء خلال شهر نوفمبر المقبل أملا مواصلة الرؤية المشتركة لمساعدة الشعب الصومالي على بناء دولة صومالية فيدرالية شاملة تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.

أكدت الكويت أهمية استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في الصومال خاصة في إطار تنفيذ نظام العقوبات باعتباره أداة فعالة لمساعدة الحكومة الفيدرالية في منع وصول السلاح إلى حركة الشباب وغيرها من التنظيمات المسلحة وتحفيز منابع تمويل تلك الحركات. جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها القائم بالأعمال بالإنابة بالوفد الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير المفوض بدر المننيخ خلال جلسة لمجلس الأمن مساء الجمعة.

وأشاد المننيخ بالنقدّم الذي أحرزته الحكومة الفيدرالية الصومالية في إطار إدارة الأسلحة والذخيرة الواردة لها والتحسّن المحووظ في نظام الإخطارات بموجب الرفع الجزئي لحظر السلاح الممنوح للصومال.

شدت أمام مجلس الأمن على ضرورة مكافحته

## الكويت: الاتجار بالبشر يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان



طارق البناي